



# الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

03 أغسطس 2023

نوع الوثيقة: إطار تنظيمي

تصنيف الوثيقة: عام

رقم الوثيقة: DGA-1

رقم الإصدار: 2.0

# المحتويات

03	01 تمهيد
04	02 المقدمة
05	03 الأهداف الرئيسية للإطار التنظيمي
06	04 نطاق التطبيق
07	05 هيكل الإطار التنظيمي
08	5.1 المبادئ الأساسية للإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية
12	5.2 سياسات الحكومة الرقمية
15	5.3 الأطر التنظيمية الفرعية
16	5.4 الضوابط والمعايير والأدلة الاسترشادية
17	06 جدول التعريفات

## 01. تمهيد

تعي هيئة الحكومة الرقمية أهمية إقرار التنظيمات وتحديثها باستمرار لمواكبة المتطلبات الحالية والمستقبلية، وللمساهمة بشكل رئيسي في تعزيز الأداء الرقمي داخل الجهات الحكومية، والرفع من جودة الخدمات المقدمة وتحسين تجربة المستفيد من تلك الخدمات، بما يتوافق مع الرؤية الطموحة للمملكة 2030.

وتأتي التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية لتؤكد على أهمية تبني التنظيمات الرقمية، من خلال توفير بيئة تنظيمية فعالة ومرنة تتكيف مع التغييرات المستقبلية.

وحيث أن الهيئة هي الجهة المختصة بكل ما يتعلق بالحكومة الرقمية، وتعد المرجع الوطني في شؤونها، وانطلاقاً من اختصاص الهيئة بتنظيم أعمال الحكومة الرقمية وتحقيق التكامل بين كافة الجهات الحكومية.

واستناداً على اختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في المادة الرابعة من تنظيمها بالعمل على تنظيم أعمال الحكومة الرقمية بما في ذلك إقرار السياسات المتعلقة بنشاط الهيئة ووضع الخطط والبرامج والمؤشرات وتنظيم عمليات التشغيل والإدارة والمشاريع المتعلقة بها وتعميمها ومتابعة الالتزام بها، فقد تم العمل وفقاً لذلك على إعداد الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية سعياً لبلوغ القطاع الحكومي في المملكة مستويات متقدمة من النضج الرقمي.

## 02. المقدمة

طورت الهيئة الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية من خلال عدد من المراحل تضمنت دراسة المؤشرات والمبادئ الدوليّة للحكومة الرقمية ودراسة الوضع الراهن وعمل المقارنات المرجعية؛ سعياً لبلوغ أعلى مستويات النضج في مجال الحكومة الرقمية.

ويعد الإطار التنظيمي أداةً منمّمة لأعمال الحكومة الرقمية، يتم بموجبها حوكمة تصميم وتطوير الوثائق التنظيمية وتنفيذها بصورة استراتيجية وفق ثمانية مبادئ رئيسية (الشكل 1)، وقد طُورت مبادئ الإطار بناءً على استبيان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية والمبادئ الخاصة بإطار عمل سياسات الحكومة الرقمية (DGPF Principles) الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وتمثل سياسات الحكومة الرقمية المحاور الرئيسية للإطار التنظيمي، وتعمل على تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام للقطاع الحكومي على المدى المتوسط والبعيد وتمكين التنفيذ الناجح للتوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية. ويندرج تحت كل من هذه السياسات عدد من الضوابط والمعايير والأدلة الاسترشادية التي تدعم تطبيق ما جاء في سياسات الحكومة الرقمية من أحكام عامة وتحدّد المتطلبات لقياس مدى الامتثال.



الشكل 1: الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

## 03. الأهداف الرئيسية للإطار التنظيمي

يهدف الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية إلى تحقيق ما يلي:

توحيد مفهوم السياسات والمعايير والإرشادات الحكومية الرقمية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإرشاد الجهات الحكومية خلال عملية تنفيذها.



ضمان اعتماد مسارات موحدة لتطوير خدمات الحكومة الرقمية وتوحيد النهج في تقديمها.



ضمان الامتثال التدريجي عبر مختلف الجهات الحكومية والتقييم المتواصل لجودة الحكومة الرقمية ومستوى نضجها، بهدف التنظيم والتحسين المستمر.



توفير المرجعية التنظيمية الموحدة لأعمال الحكومة الرقمية.



## 04. نطاق التطبيق

يطبق الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية على:

كافة الجهات الحكومية.



القطاع غير الربحي.



القطاع الخاص الذي يعمل كمطور أو مشغل للأعمال ذات العلاقة بالحكومة الرقمية.



جميع الجهات المستفيدة من المنصات الحكومية الوطنية والمشاركة.



# 05. هيكل الإطار التنظيمي

يتكون الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية من:

5.1 المبادئ الأساسية للإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

5.2 سياسات الحكومة الرقمية

5.3 الأطر التنظيمية الفرعية

5.4 الضوابط والمعايير والأدلة الاسترشادية

وتستند جميع التنظيمات المضمنة بالإطار التنظيمي على الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالحكومة الرقمية وما في حكمها، وتعمل على إنفاذها (الشكل 2).



الشكل 2: الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

# 5.1 المبادئ الأساسية للإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية

## مبدأ طلب بيانات المستخدم لمرة واحدة - Once-Only Principle

يُمكن هذا المبدأ كافة الجهات الحكومية من مشاركة بيانات المواطنين مع بعضها البعض من خلال قناة تكامل موحدة وبالاعتماد على ملف بيانات موحد وبذلك لا يتعين على المستخدمين من الخدمات الحكومية الرقمية إدخال معلوماتهم إلا لمرة واحدة فقط.

وسيساعد هذا المبدأ في التخفيف من الأعباء الإدارية في المملكة، إذ يُعد تبادل المعلومات التي سبق أن تمّ جمعها أقل تكلفة مقارنةً بجمع تلك المعلومات وتخزينها مرات عديدة. كما سيمكن من زيادة مستوى الحماية والخصوصية لبيانات المستخدمين، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يصدر من تنظيمات وتشريعات بهذا الخصوص من الجهات ذات العلاقة.

وستمكن البنية التحتية التقنية المشتركة الداعمة للخدمات الحكومية الرقمية في المملكة من تحسين مشاركة البيانات وتطبيق مبدأ " طلب بيانات المستخدم لمرة واحدة ".

## مبدأ الرقمنة أولاً - Digital First

يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز استخدام قنوات تواصل رقمية متعددة ومناسبة للاستخدام من قبل المستخدمين؛ من أجل رفع مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة والوصول لمستويات عالية من التواصل والمشاركة وتعزيز الثقة لرفع كفاءة الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية. وتقدم الحلول الرقمية القائمة على هذا المبدأ عبر منصة أو قناة رقمية، ويزود المستخدمون بخيارات رقمية متعددة للتفاعل مع الجهات الحكومية، وتكون هذه التفاعلات شاملة، وآمنة وسهلة الاستخدام بما يراعي مصلحة المستخدمين. وتقوم الجهات الحكومية بتحديد الفرص لربط الخدمات بناءً على احتياجات المستخدمين. وبالنظر في تقديم سلسلة خدمات متكاملة عبر الجهات الحكومية كافة، ستستخدم الجهات الحكومية مزيجًا من قنوات التواصل والتفاعل الرقمية من أجل تحسين مستوى رضا المستخدمين خلال تقديم الخدمات، وذلك لتمكين:

- الوصول لمستويات جديدة من الموثوقية وإشراك المستخدمين.
- زيادة الكفاءة ورفع مستوى تفاعل المستخدمين من خلال المنصات الحكومية الرقمية.



## مبدأ الأجهزة الذكية أولاً - Mobile first

يهدف هذا المبدأ إلى تصميم مواقع إلكترونية تتناسب مع الهواتف المتنقلة والأجهزة الذكية، تركز على المهام/الخدمات الأكثر استخدامًا من قبل المستخدمين من المواقع الإلكترونية الحكومية. كما يشير إلى أن الجهات الحكومية ستقوم بدايةً بتصميم نسخة من مواقعها للشاشات الصغيرة المخصصة للأجهزة الذكية، ويمكن بعد ذلك إعادة تصميم هذه النسخة لاستخدامها على الشاشات الأكبر مثل شاشات أجهزة الحاسوب. وسيسهم النهج القائم على هذا المبدأ في استحداث تجارب أفضل للمستخدمين عبر البدء بعملية التصميم في إطار الشاشات الأصغر حجمًا، وستعمل الجهات المالكة للمحتوى والمصممون على اتخاذ قرارات مهمة بشأن المحتوى في إطار عملية التطوير، أخذًا بالاعتبار محدودية مساحة الشاشة. وسيتمّ التركيز بشكل أكبر على تبسيط المحتوى وتحسينه، الأمر الذي يضمن أن تكون تجربة المستخدمين سلسلة ومبسطة على اختلاف الأجهزة، وبما يضمن عدم التقليل من أهمية وأثر رسائل الجهات الحكومية.

## مبدأ الرقمنة افتراضيًا - Digital by Default

يهدف هذا المبدأ إلى تطوير الخدمات الرقمية الحكومية بشكل تكاملي ومبسط يسهل على المستخدمين استخدامها، مع الأخذ بعين الاعتبار سهولة وإمكانية الوصول وتقديم الخدمات بنفس الجودة لكافة المستخدمين بمن فيهم غير القادرين على الوصول إليها. كما يمكن هذا المبدأ الجهات الحكومية من تحديد احتياجات المستخدمين الذين لا يستطيعون استخدام الخدمات الرقمية لأي ظرف كان، وفي هذه الحالة سيتم تقديم الدعم المناسب لهؤلاء المستخدمين أو توفير طرق ملائمة أخرى للوصول إلى هذه الخدمات، ومن الأمثلة على المستخدمين الذين لا يمكنهم استخدام الخدمات الرقمية أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على اتصال واسع النطاق بسبب موقعهم الجغرافي الذي يمنعهم من الوصول إلى شبكة الانترنت.

## مبدأ الحكومة الرقمية منصة شاملة - Government as a Platform

يتعيّن على الجهات الحكومية أن تعمل كمنصة رقمية شاملة لتلبية احتياجات المستخدمين وتوفير مصادر واضحة للإرشادات، والأدوات، والبيانات، والبرمجيات التي ستقوم الكوادر الفنية التابعة للجهات الحكومية على تطويرها من أجل تقديم خدمات تركز على المستخدم وتكون متسقة، وميسرة، ومتكاملة بين كافة القطاعات الحكومية.

## مبدأ الرقمنة في التصميم - Digital by Design

يهدف هذا المبدأ إلى وضع مسارات تنظيمية واضحة، مقرونة بآليات تطبيق فعالة يُعَدُّ فيها مبدأ الرقمنة في التصميم أكثر من مجرد موضوع فني، بل عنصراً إلزامياً للتحويل وينبغي تضمينه في كافة الإجراءات ذات العلاقة.

كما يشير هذا المبدأ إلى ضرورة اعتماد الجهات الحكومية تصميماً رقمياً يشمل توجّهات تنظيمية واضحة وآليات تنسيق وتنفيذ فعالة، ويعتبر عنصراً إلزامياً على مستوى عملية التحول الرقمي والذي يجب تضمينه في مختلف العمليات الاجرائية ذات العلاقة. ويشير المبدأ الى ضرورة استعانة الجهات الحكومية بالتقنيات والبيانات لإعادة هندسة إجراءات أعمالها وعملياتها التشغيلية الداخلية، ويكمن الهدف من ذلك في تسهيل الإجراءات والخدمات الحكومية المبتكرة من جهة، وفتح قنوات تفاعل متعددة بين الجهات الحكومية ومع المستخدمين من جهة أخرى.

## مبدأ الإتاحة افتراضياً - Open by Default

يهدف هذا المبدأ إلى إتاحة الوصول للبيانات والإجراءات الخاصة بتطوير السياسات للمشاركة في تطويرها من خلال منصات استطلاع آراء العموم، ضمن حدود التنظيمات الراهنة وبما يراعي المصالح الوطنيّة. كما ستوفّر الجهات الحكومية للقطاع الخاص والمستخدمين سهولة الوصول إلى البيانات الخاصة وإجراءات تطوير السياسات (بما فيها الخوارزميات).

وسيمكن هذا المبدأ الجهات الحكومية من تعزيز تجاوبها، وشموليتها، ومرونتها. ويعتبر التواصل مع الأطراف الخارجية من مطورين ومستخدمين أحد مصادر المعرفة لبناء قيمة مشتركة أخرى مضافة.

## مبدأ سهولة تطوير السياسات - Ease of Policy Formulation



يهدف هذا المبدأ إلى اعداد وتطوير السياسات، أو المعايير، أو الأدلة الأسترشادية بشكل بسيط وواضح ليسهل على الجهات الحكومية إدارتها وتطبيقها.

كما سيتمكن من تطوير السياسات والمعايير والارشادات الخاصة بالحكومة الرقمية بشكل سهل وميسر ومتاح وقابل للتطبيق.

وتماشياً مع هذا المبدأ، ستكون السياسات، والمعايير، والإرشادات الخاصة بالحكومة الرقمية:

- متوفرة إلكترونياً لكافة الجهات الحكومية عبر الموقع الإلكتروني: [www.dga.gov.sa](http://www.dga.gov.sa)
- مكتوبة بلغة مبسطة وواضحة، وباللغتين العربية والإنجليزية.
- تشرح بوضوح طريقة امثال الجهات الحكومية من خلال إجراءات محدّدة وسهلة الفهم.
- تحدّد منافع الامثال للجهات الحكومية والمستخدمين.
- توفرّ خيارات- ما أمكن- للجهات الحكومية من حيث الخطوات، والتقنيات، واستراتيجيات المشاركة الممكنة.

## 5.2. سياسات الحكومة الرقمية

### 5.2.1 ركائز سياسات الحكومة الرقمية

ترتكز سياسات الحكومة الرقمية على أربع ركائز ويتفرّع عن كلّ منها عدد من العناصر كما هو مبين في (الشكل 3). ويتمثل الهدف الأساسي من تطوير ركائز سياسات الحكومة الرقمية في إيجاد منظومة حكومية شاملة تركز على المستخدمين من مواطنين ومقيمين وزوار وتعمل على تسهيل التحول الرقمي للقطاع الحكومي، من خلال تعزيز قدرته وفعالته وتحسين استجابته لتلبية احتياجات وأولويات المستخدمين.

وتعمل ركائز سياسات الحكومة الرقمية على تحديد مجموعة واسعة من العوامل التمكينية والعوامل الدافعة ونماذج الحوكمة اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية للحكومة الرقمية؛ ممّا يمكنها من معالجة التحديات المتعلقة بالتقنيات الناشئة ودور القطاع الخاص والجهات الأخرى في عملية التحول الرقمي.



\* للمزيد من المعلومات الاطلاع على وثيقة سياسات الحكومة الرقمية

الشكل 3: ركائز سياسات الحكومة الرقمية

وتعمل سياسات الحكومة الرقمية على تحديد التوجهات العامة للحكومة الرقمية، لتشمل أهم المجالات ذات العلاقة بالحكومة الرقمية وتعمل على حوكمتها وإدارة خدماتها والعمل على رفع مستوى اشراك المستفيدين من تلك الخدمات وتطوير المهارات اللازمة لتحقيق توجهات الحكومة الرقمية وتبني التقنيات الحديثة والمنهجيات ذات الصلة لتطوير الخدمات المقدمة وما إلى ذلك، وتتمثل تلك السياسات تباعا فيما يلي:

## 5.2.2 سياسة الحوكمة والامتثال Governance and Compliance Policy

تتولى سياسة الحوكمة والامتثال قيادة التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية وحوكمة الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بها، ويشمل ذلك على سبيل المثال:

- الخدمات الرقمية الحكومية والإشراف على تصميمها وتطويرها وعلى المشتريات والتراخيص المتعلقة بها، وقياس مستوى أدائها ومدى نضجها.
- تطوير نموذج للحوكمة الرقمية الذي يحدد مسؤوليات مختلف الجهات الحكومية الفاعلة في عملية تنفيذ وتشغيل الحكومة الرقمية.

## 5.2.3 سياسة منصات الحكومة الشاملة Whole-of-Government Platforms Policy

تتبنى سياسة منصات الحكومة الشاملة مفهوم العمل كمنصة رقمية شاملة لتلبية احتياجات المستخدمين وتوفير مصادر واضحة للإرشادات، والأدوات، والبيانات، والبرمجيات من أجل تقديم خدمات تركز على الاستفادة وتكون متسقة، وميسرة، ومتكاملة بين كافة القطاعات الحكومية، كما تعزز مفهوم الثقة والهوية الرقمية كأحد الممكنات الأساسية للحكومة الرقمية وتمكين الجهات الحكومية من التطوير السريع والفعال لخدماتها الرقمية المقدمة من خلال منصاتها بحيث تكون سهلة الاستخدام وقابلة للتطوير.

## 5.2.4 سياسة إدارة الخدمات الرقمية وتطوير المهارات Lifecycle Administration & Upskilling

تتولى سياسة إدارة الخدمات الرقمية وتطوير المهارات إدارة الخدمات الحكومية وبناء القدرات الرقمية التي تتحمل مسؤوليتها كل من الجهات الحكومية وتتضمن إجراءات تصميم الخدمات، والمحتوى الرقمي، والخدمات الرقمية ضمن القنوات الموحدة (الهواتف المتنقلة والأجهزة الذكية)، والقوى العاملة والمواءمة مع مؤشرات التقييم الصادرة عن الأمم المتحدة.

كما تتبنى مفهوم دورة حياة الخدمة الرقمية Digital Service Lifecycle والذي يلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على جودة الخدمات الرقمية التي تقدمها الجهات الحكومية وطريقة التعامل مع دورات حياة الخدمة الرقمية، وبناء القدرات الرقمية من قبل الجهة الحكومية، وحث الجهات الحكومية على المساهمة بجهودها في التعزيز المستمر للاستثمار في تطوير مهارات منسوبيها لتقديم هذه الخدمات بشكل مبتكر.

## 5.2.5 سياسة مركزية المستفيد Beneficiary-Centric Policy

تعمل سياسة مركزية المستفيد على رفع مستوى مشاركة المستفيد في تعزيز العلاقة بين الجهات الحكومية والمستفيدين من أجل تطوير الحكومة الرقمية بشكل تكاملي ومبسط يسهل استخدام الخدمات الرقمية الحكومية، ويعمل على تحسين تجربة المستخدم، ومستوى التفاعل ومدى قدرة الوصول.

## 5.2.6 سياسة التقنية Technology Policy

تتولى سياسة التقنية تبني التقنيات الحديثة والمنهجيات ذات الصلة التي تستخدمها الجهات الحكومية في تطوير وتقديم خدماتها والمساهمة في وضع سياسات خاصة للابتكار والتقنيات الناشئة.

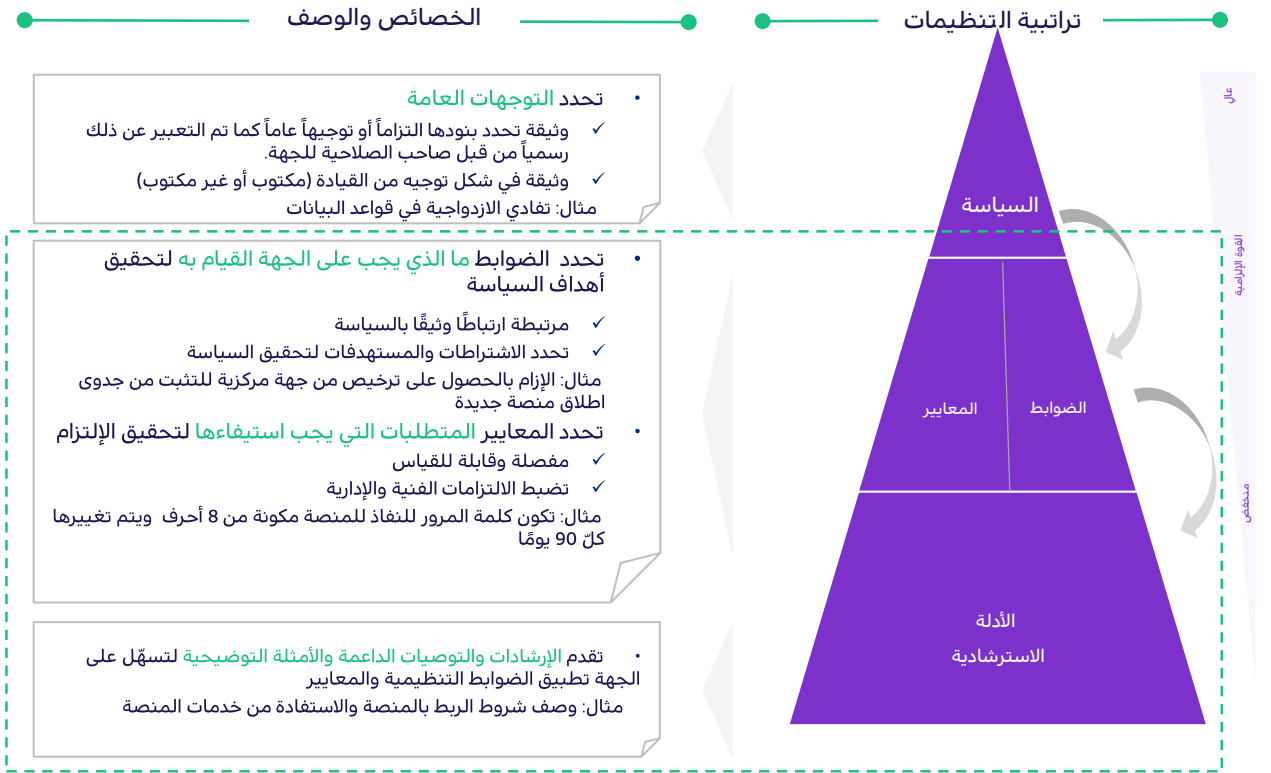
## 5.3. الأطر التنظيمية الفرعية

عندما يكون هناك عمل على تطوير عدد من الضوابط والمعايير والأدلة الاسترشادية ضمن موضوع محدد، فإن هيكله "الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية" المرنة تدعم إحداث الأطر التنظيمية الفرعية بهيكلية داخلية توضح الترابط والاعتماديات بين تلك التنظيمات ، ليسهل فهمها ويدعم فاعليتها في إرشاد الجهات الحكومية.

ويعتبر الإطار التنظيمي الفرعي جزءاً من الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية، ويغطي موضوعاً محدداً يتبع لإحدى سياسات الحكومة الرقمية؛ لإيجاد مرجعية موحدة تُسهم في اتساق التنظيمات وحوكمتها.

## 5.4. الضوابط والمعايير والأدلة الاسترشادية

تعمل الهيئة على تنفيذ سياسات الحكومة الرقمية من خلال إصدار الضوابط والمعايير ومتابعة مدى التزام الجهات الحكومية بها، وتدعم الهيئة الجهات الحكومية في تطبيق الضوابط والمعايير من خلال الأدلة الاسترشادية والتعريفية التي تصدرها. ويراعى في اختيار تصنيف الوثيقة التي يتم إصدارها الهدف من إصدارها وطبيعة الموضوع التي تغطيه، وفقاً لتراتبية التنظيمات الموضحة في (الشكل 4).



الشكل 4: تراتبية التنظيمات وخصائص كل منها



## 06. جدول التعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذه الوثيقة - المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

المصطلح	التعريف
الحكومة الرقمية	دعم العمليات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية داخل القطاعات الحكومية - وفيما بينها - لتحقيق التحول الرقمي وتطوير وتحسين وتمكين الوصول بسهولة وفاعلية للمعلومات والخدمات الحكومية.
التحول الرقمي	تحويل نماذج الأعمال وتطويرها بشكل استراتيجي، لتكون نماذج رقمية مستندة على بيانات وتقنيات وشبكات الاتصالات.
الجهات الحكومية	الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والمجالس والمراكز الوطنية، وما في حكمها.
الإطار التنظيمي	أداة منظمة لأعمال القطاع الحكومي ذات العلاقة بالحكومة الرقمية يتم بموجبها حوكمة تصميم وتطوير الوثائق التنظيمية وتنفيذها بصورة استراتيجية.
المبادئ	عبارة عن مسارات أساسية ومتكاملة يتم بموجبها تحديد التنظيمات الرئيسية للجهات الحكومية فيما يتعلق بالحكومة الرقمية.
السياسات	تعمل على تحديد السياق أو طريقة العمل لإرشاد وتحديد الخطوات الحالية والمستقبلية، كما تحدد المطلوب من الجهات الحكومية من خلال المبادئ التي تضمنتها السياسات المطورة ويكون لغالبية السياسات معايير مرتبطة بها توفر المزيد من المعلومات للجهات الحكومية. ويستوجب التسلسل المنطقي للسياسة أن يكون كل مستند أقل تراتبية متسقاً مع مستند أعلى منه ومتصلاً به، وعادة ما تشتمل السياسات على بيان رقابة/امتثال يتم فيه تحديد كيفية رصد الامتثال للسياسة.
الإطار التنظيمي الفرعي	أداة منظمة مرتبطة بالإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية، وتندرج تحت سياسات الحكومة الرقمية، لتعمل على حوكمة تصميم وتطوير عدد من الضوابط والمعايير والأدلة ضمن موضوع محدد.
الضوابط	الاشتراطات التي يجب على الجهات الحكومية أن تمتثل لها وما الذي يجب عليها القيام به لتحقيق ما ورد في السياسات من مستهدفات وتوجهات عامة.
المعايير	مجموعة من المقاييس والقواعد والضوابط المنظمة للعمليات والمهام ذات العلاقة بالحكومة الرقمية التي تعتمد عليها الهيئة.
الأدلة الاسترشادية	توفر أمثلة توضح للجهات الحكومية آلية تطبيق السياسات والمعايير.
المستفيد	المواطن، أو المقيم، أو الزائر، أو الجهات الحكومية، أو منظمات القطاع الخاص أو غير الربحي داخل المملكة وخارجها التي بحاجة إلى التفاعل مع جهة حكومية للحصول على أي من الخدمات المقدمة.
أصحاب المصلحة	الأطراف والجهات التي تؤثر وتتأثر بقرارات وتوجهات وإجراءات وأهداف وسياسات ومبادرات الحكومة الرقمية وتشاركها بعضاً من اهتماماتها ومخرجاتها وتتأثر بأي تغيير يحدث بها.



هيئة الحكومة الرقمية  
Digital Government Authority